

خريطة طريق لضرب الفساد في الدول النامية

تزداد الفساد في السنوات الأخيرة في أنحاء العالم، ما حدا برئيس وزراء المملكة المتحدة السابق ديفيد كاميرون بدعوة إلى عقد قمة في لندن محورها مكافحة الفساد، في إيار 2016، ونتج منها أول اعلان عالمي لمكافحة الفساد وكشف الفاسد ومعاقبة مرتكبيه وطرد الفاسد أيّنا كان. يبدو مشروع مكافحة الفساد سهلاً في البلدان حيث مؤسسات الرقابة قوية وتعمل في ظل سيادة القانون. لكن في البلدان التي تعاني من ضعف المؤسسات بصفة عامة وعدم احترام أو إنفاذ القانون، يمكن المفسد من الأفلات من العقاب. ويشكّل الفساد عبئاً اقتصادياً كبيراً، يترجم تراجعاً في النمو والاستثمار وارتفاع معدلات الفقر وانخفاض فعالية السياسة العامة وتقليل الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي يرتفع التهرب الضريبي. وهذا ما أثبتته الدراسات، وما أدى إلى سوء توزيع الموارد وتركيز الثروة في أيدي قلة قليلة من أبناء الوطن. أضف إلى ذلك، أنّ الفساد يساعد في اضعاف المؤسسات السياسية الديمقراطيّة. وفي لبنان، وفي عهد رفع عنوان سياساته الكبيرة «محاربة الفساد»، لا بدّ من النظر إلى بعض جوانب مكافحة الفساد وكيفية الوصول إلى النتائج المرجوة. وقد يكون، وحسب الترتيب المنطقي، سرد الأمور الآتية:

الإرادة السياسية والقيادة

لا بدّ من القول هنا، إنه لا يمكن محاربة الفساد ما لم تتوفر الإرادة السياسية لضمان تلك الجهود وتعيمها وتنفيذها. ومن دون توفر تلك الإرادة السياسية على أعلى المستويات، يكاد يكون من المستحيل مكافحة الفساد مكافحة فعالة. كذلك، فإنّ الإرادة السياسية لمكافحة الفساد شرط اساسي لنجاح الجهود الخاصة بمكافحته، وهذا يتطلب التزاماً من جميع الأطراف وعلى مختلف الصعد. تشير الدروس المستفادة من الخبرة الميدانية، ان العجز في الإرادة السياسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالفشل في محاربة الفساد. ومما لا يثير الشك، ان العديد من البلدان النامية إلى حد كبير، لم تتمكن من تطوير استجابة وطنية فعالة لمشكلة الفساد، لا سيما وأنّ سوء الإدارة من حيث الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون محدودة. وبناءً على ذلك، ثمة حاجة ماسة إلى وجود قيادة قوية لتنفيذ السياسات الراقيّة الهدافـة إلى تعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد.

تعزيز المؤسسات

إن التحدّي بالنسبة لصانعي السياسات في البلدان النامية هو في وضع سياسات من أجل تعزيز المؤسسات والعمل على تشجيع وتعيم السلوك الأخلاقي والحكم الرشيد. إذ لا يمكن ان يُكافح الفساد والسيطرة عليه إلا عن طريق تعزيز المؤسسات ودعم سيادة القانون - هنالك ارتباط قوي بين الادراك الشعبي للفساد الحكومي والثقة في المؤسسات السياسية، لا سيما وأنّ الفساد المنظم يقود مصداقية المؤسسات الديمقراطيّة وينافي الحكم الرشيد - وهناك علاقة كبيرة بين الفساد وغياب احترام حقوق الإنسان. والواقع أنّ مؤسسات فعالة انشئت في العام 2012 مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو تحالف ضمّ أكثر من 60 دولة منظمة، دعت إلى الحوار المتعلق بالسياسات وتبادل المعرفة واصلاح المؤسسات، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية و تعزيز الشفافية والاستجابة لمطالب المواطنين.

خطط مكافحة الفساد

هذه الخطط - الاستراتيجية، تتنزع الى تقديم إطار وطني شامل مفصل الاهداف الاستراتيجية لمعالجة الفساد، بما في ذلك عنصر التعزيز المؤسسي. وهذه الخطة يجب ان تشمل عناوين تضم عناصر تساهم في عملية مكافحة الفساد. واهم تلك العناوين - 1 : معلومات رئيسة لإرساء اسس الخطة الاستراتيجية - 2. طرح المشكلة: استكشاف المشكلة ومناقشة الحالة وآثارها .

- 3 تحديد الجهود المبذولة في سبيل مكافحة الفساد حاضراً وتقييم الجهود الماضية والحالية.

- 4 تحديد المبادئ التي تقوم عليها الخطة الاستراتيجية بما في ذلك الرؤية المستقبلية.

- 5 الخطوط العريضة، مع تحديد الاطر القانونية الملائمة، بما في ذلك المهام المرتبطة بالنتائج المتواخة.

- 6 تحديد خريطة طريق تُعرض على المسؤول عن تنسيق وادارة المهام والنتائج المتواخة.

- 7 آلية الرصد والتقييم من اجل تحديد النتائج والدروس المستفادة، لتحديد التقدم وفعالية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد.

وهنا تكمن المسؤلية العامة في الإبلاغ عن الفساد وعدم اعتباره عملاً شرعياً، ومحاسبة الفاعلين بشكل صارم، يكون امثلة لغيرهم في الادارات العامة والخاصة. كذلك تبرز مسؤوليات المدارس والمجتمعات والقضاء، المسلمين بقوانين تحاسب فيها الفاسد بشكل جديّ وحازم، دون اي اعتبارات بذلك، تحديث القوانين يجب ان يتوافق بشكل يجعل من السهل البت بأمور الفساد واعلانها امام الرأي العام. لا يمكن ان نكتفي بعناوين طنانة لمكافحة الفساد، انما يجب تدعيمها بمؤسسات وقوانين تجعل من السهل ضبط الامور واعدتها الى مسارها الصحيح. وكثير من الدول نجحت في ذلك، لاسيما سنغافورة، التي تعتبر مثلاً يحتذى بين الدول، ومن الاولى في معيار مكافحة الفساد. وكذلك هونغ كونغ كونغ مع الـ ICAC Independent commission against corruption معتمده في ذلك على انفاذ القانون والوقاية وتعليم المجتمع. ختاماً، تبدو الامور وفي خضم معركتنا ضد الفساد غير واضحة المعالم تماماً. ومحاسبة المسؤولين ضرورية ورفع الحصانة عنهم لا بد منه. كما من الضرورة إضافتها الى مناهج التعليم، كون المجتمع مسؤول الى حد كبير في هذا المجال. وما يدور في لبنان حالياً هو جزء لا يتجزأ من عملية أكبر بكثير. وعلى المسؤولين اتباع خطوة العمل هذه بحذافيرها. إذ لا يمكن اجتزاء بنودها وخطواتها تبعاً لمزاجنا. فنكون خطينا خطوات عشوائية لن توصلنا الى الهدف المنشود.